Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار الرابع - العدد االثاني عشر || تاريخ الإصدار 2026-03-20

الحصار الاقتصادي كأداة للتغيير السياسي

دراسة تحليلية مقارنة للمؤشرات الاقتصادية ومآلات الاستقرار(1991–2026)

Economic Sanctions as a Tool for Political Change
A Comparative Analytical Study of Economic Indicators and Stability Outcomes (1991–2026)

أ.م. د. حسن رشك غياض

Dr. Hasan Rashak Ghayadh

جامعة الامام جعفر الصادق (ع)

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss4127

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور فرض الحصار والعقوبات الاقتصادية على الدول المناوئة، بوصفها أداة ضغط غير عسكرية، ومدى فاعليتها في إضعاف الأنظمة السياسية، وإحداث تغيّر سياسي فيها، من خلال دراسة حالات العراق، ليبيا، سوريا، وفنزويلا خلال المدة (1991–2026).

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الحصار الاقتصادي يؤدي إلى تدهور المؤشرات الاقتصادية الأساسية، بما ينعكس في ضغوط اجتماعية وسياسية تؤثر في استقرار النظام الحاكم.

ويعتمد البحث على المنهج الوصفي–التحليلي والمنهج المقارن، من خلال تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، وصادرات النفط، وربطها بمسار التغيرات السياسية في الدول محل الدراسة. وتُظهر النتائج أن الحصار كان فعالًا في إضعاف البنية الاقتصادية والسياسية للأنظمة المستهدفة، لكن قدرته على إحداث تغيّر سياسي أو إسقاط الأنظمة لم تكن حتمية، إذ تفاوتت النتائج تبعًا لعوامل داخلية وخارجية، أبرزها طبيعة النظام السياسي، مستوى الاعتماد على النفط، وحجم الدعم الخارجي.

ويخلص البحث إلى أن الحصار يُعد أداة ضغط مؤثرة، لكنها غير كافية بمفردها لإحداث تغيير سياسي، ما لم تتكامل مع عوامل أخرى سياسية ودولية، مع ضرورة مراعاة آثاره الإنسانية والاجتماعية بعيدة المدى.

الكلمات المفتاحية: الحصار الاقتصادي، العقوبات الدولية، التغيير السياسي، الأنظمة المناوئة، الاقتصاد السياسي الدولي، العراق، ليبيا، سوريا، فنزويلا.

Abstract:

This study examines the role of economic sanctions and blockades as non-military tools of pressure used against adversarial states, and their effectiveness in weakening political regimes and inducing political change. It focuses on four case studies: Iraq, Libya, Syria, and Venezuela during the period 1991–2026.

The research is grounded in international political economy and employs a descriptive-analytical and comparative methodology. It analyzes key economic indicators—economic growth, inflation, unemployment, and oil exports—and links them to political stability and regime endurance. The findings reveal that sanctions significantly deteriorate economic performance and generate social and political pressures; however, their effectiveness in producing regime change varies across cases.

The study concludes that while economic sanctions are a powerful tool for weakening state capacity and increasing political pressure, they are not sufficient on their own to ensure regime change. Their outcomes depend largely on internal resilience mechanisms, external support, and the broader international environment.

Keywords: Economic Blockade ،Political Change ،Adversarial Regimes ،International Political Economy ،Iraq ، Libya ،Syria ،Venezuela.

المقدمة:

شهد النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة تصاعدًا ملحوظًا في استخدام أدوات الضغط غير العسكرية، وفي مقدمتها الحصار والعقوبات الاقتصادية، بوصفها بديلًا عن التدخل العسكري المباشر، وقد أصبحت هذه الأدوات جزءًا أساسيًا من آليات إدارة الصراع الدولي، تستخدمها القوى الكبرى والمنظمات الدولية بهدف التأثير في سلوك الدول التي تُصنَّف على أنها مناوئة أو غير ملتزمة بالقواعد والمعايير الدولية.

وتستند فكرة الحصار الاقتصادي إلى إحداث اختناق تدريجي في الموارد المالية والتجارية للدولة المستهدفة، مما يؤدي إلى إضعاف قدرتها على إدارة ملف الاقتصاد، وتمويل الإنفاق العام، والحفاظ على نمط الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ومع تولد وتراكم الأزمات الاقتصادية، يُفترض أن تتصاعد الضغوط والنقمة الشعبية والسياسية، الأمر الذي قد يدفع بالنظام الحاكم إلى تقديم تنازلات سياسية أو الدخول في مسار تغيّر جذري.

لكن التجارب الدولية تشير إلى أن نتائج الحصار ليست متجانسة، إذ شهدت بعض الدول انهيارًا سياسيًا واضحًا بعد سنوات من العقوبات، في حين تمكنت دول أخرى من الصمود، رغم التدهور الاقتصادي الحاد. ومن هنا تنبع أهمية هذا البحث الذي يسعى إلى تقديم تحليل علمي مقارن لتجارب أربع دول خضعت لأشكال مختلفة من الحصار، ومع التركيز على العلاقة بين التدهور الاقتصادي والتغيّر السياسي خلال مدة زمنية طويلة نسبيا تمتد من (1991–2026)

اولا: أهمية البحث: - تنبع أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات:

- ❖ يسهم في إثراء أدبيات الاقتصاد السياسي الدولي، من خلال الربط بين العقوبات الاقتصادية والتحولات السياسية.
- ❖ يقدم تحليلًا مقارنًا طويل الأمد لحالات عربية وأخرى دولية، وهو ما يندر في الدراسات العربية.
- ❖ يعزز الفهم النظري لفعالية تنوع أدوات الضغط غير العسكرية في العلاقات الدولية.

ثانيا: أهداف البحث: - يهدف البحث إلى:

1. تحليل مفهوم الحصار الاقتصادي وأبعاده السياسية والاقتصادية.
2. بيان أثر الحصار على المؤشرات الاقتصادية الأساسية في الدول محل الدراسة.
3. دراسة العلاقة بين التدهور الاقتصادي والاستقرار السياسي.
4. المقارنة بين نتائج الحصار في الحالات الأربع.
5. تقييم مدى فعالية الحصار في إحداث تغيّر سياسي أو إسقاط الأنظمة.

ثالثا: مشكلة البحث: - تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:- إلى أي مدى يُعد الحصار الاقتصادي، أداة فعالة في إضعاف الأنظمة السياسية المناوئة، وإحداث تغيّر سياسي فيها؟

ويتفرع عن هذه المشكلة، الجدل القائم بين من يرى الحصار وسيلة ناجحة لتغيير السلوك السياسي، ومن يرى أنه يؤدي في الغالب إلى أزمات إنسانية دون تحقيق أهدافه السياسية.

رابعا: تساؤلات البحث

1. ما طبيعة الحصار الاقتصادي وأدواته المستخدمة ضد الدول المناوئة؟
2. ما أثر الحصار على المؤشرات الاقتصادية الأساسية في الدول محل الدراسة؟
3. كيف ينعكس التدهور الاقتصادي على الاستقرار السياسي للنظام الحاكم؟
4. لماذا نجح الحصار في إضعاف بعض الأنظمة وفشل في إسقاط أخرى؟
5. ما دور العوامل الداخلية والخارجية في تحديد نتائج الحصار؟

خامساً: فرضيات البحث: - ينطلق البحث من فرضيات عديدة منها:

1. يؤدي الحصار الاقتصادي إلى تدهور حاد في المؤشرات الاقتصادية الأساسية للبلد المحاصر.
2. يترجم التدهور الاقتصادي إلى ضغوط اجتماعية وسياسية على النظام الحاكم.
3. تختلف فعالية الحصار في إحداث تغيّر سياسي من دولة إلى أخر بحسب قدرتها على الصمود.
4. تزداد تأثيرات الحصار كلما تزامن مع غياب الدعم الخارجي للنظام المستهدف.
5. الحصار وحده غير كافٍ لإسقاط الأنظمة دون عوامل سياسية داخلية مرافقة للحصار.

سادسا: منهجية البحث: - يعتمد البحث على مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة ومنها:

1. المنهج الوصفي: - لوصف طبيعة الحصار وأدواته وتطوره التاريخي.
2. المنهج التحليلي: - لتحليل أثر الحصار على المؤشرات الاقتصادية والسياسية.
3. المنهج المقارن: - لمقارنة نتائج الحصار بين مجموعة من الدول التي فرض عليها الحصار ومنها العراق، ليبيا، سوريا، وفنزويلا.
4. المنهج الكمي: - من خلال استخدام بيانات رقمية وجداول إحصائية لقياس التغير في المؤشرات الاقتصادية.

ويعتمد البحث على مصادر أولية وثانوية، تشمل تقارير دولية (الأمم المتحدة، البنك الدولي)، وكتب ودراسات أكاديمية عربية وأجنبية

المبحث الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للحصار الاقتصادي والتغيّر السياسي

أولا: **مفهوم الحصار والعقوبات الاقتصادية: -** يُعد الحصار الاقتصادي أحد أبرز أدوات الضغط غير العسكرية في العلاقات الدولية المعاصرة، ويُقصد به مجموعة الإجراءات القسرية التي تتخذها دولة أو مجموعة دول، أو منظمة دولية بهدف تقييد أو قطع العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية مع دولة مستهدفة، لغرض التأثير في سلوكها السياسي أو لأضعاف نظامها الحاكم أو إجباره على تعديل سياساته الداخلية أو الخارجية.[1]

ويُميّز الفقه السياسي والاقتصادي بين مصطلحي الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية؛ فالحصار يشير عادةً إلى إجراءات شاملة ومتكاملة تمس قطاعات حيوية في الاقتصاد الوطني، في حين أن العقوبات قد تكون جزئية أو انتقائية، تستهدف قطاعات أو أفرادًا أو مؤسسات محددة داخل الدولة المستهدفة.[2]

من منظور الاقتصاد السياسي الدولي، يُنظر إلى الحصار الاقتصادي باعتباره أداة لإعادة تشكيل توزيع الموارد والقوة داخل الدولة المستهدفة، عبر تقليص قدرتها على الوصول إلى الأسواق الدولية، والعملات الأجنبية، والتكنولوجيا، ورؤوس الأموال، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف القاعدة الاقتصادية التي يستند إليها النظام السياسي.[3]

وتشمل العقوبات الاقتصادية في العادة عدة أشكال رئيسية، من أبرزها:

- تقييد التحويلات المصرفية واستخدام الأنظمة المالية الدولية.
- تجميد الأصول المالية والاحتياطيات النقدية.
- حظر أو تقييد الصادرات والواردات.
- منع الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا، وتؤدي هذه الإجراءات مجتمعة إلى تقليص الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وتراجع القدرة الشرائية للسكان، وهو ما يشكل أرضية خصبة لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.[4]

ثانيا: تطور استخدام الحصار في النظام الدولي: - لم يكن الحصار الاقتصادي ظاهرة جديدة في العلاقات الدولية، إلا أن وتيرة استخدامه شهدت تصاعدًا ملحوظًا بعد نهاية الحرب الباردة، فقد أصبحت العقوبات الاقتصادية وسيلة تُستخدم بديلاً أقل تكلفة سياسية وأخلاقية من التدخل العسكري المباشر، خاصة في ظل تنامي دور المؤسسات الدولية، وازدياد الحساسية تجاه الخسائر البشرية.[5] .

---

[1] - محمد سعيد، *العقوبات الاقتصادية كأداة ضغط دولي* دمشق: دار الفكر العربي، 2019.ص 42-45.

[2] - يوسف، محمد .(2015) .*الحصار الاقتصادي وأثره على الدول العربية* .بيروت: المركز العربي للأبحاث، ص 118-120.

[3] - أمين، سمير .(2002) .*الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية* .القاهرة: مركز الأهرام، ص 215-218.

[4] - نافعة، حسن .(2014) .*العلاقات الدولية: النظريات والاتجاهات المعاصرة* .القاهرة: مكتبة الشروق.

[5] - Baldwin, D. (1985). *Economic Statecraft*. Princeton University Press, p. 189.

بعد عام 1990، توسّع مجلس الأمن الدولي في فرض العقوبات متعددة الأطراف، كما لجأت القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلى فرض عقوبات أحادية الجانب لتحقيق أهداف استراتيجية تتعلق بالأمن، أو الديمقراطية، أو حقوق الإنسان، أو النفوذ الجيوسياسي.[6]

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن أكثر من ثلث دول العالم خضعت لشكل من أشكال العقوبات الاقتصادية منذ تسعينيات القرن الماضي، ما يعكس تحوّل الحصار إلى أداة مركزية في إدارة الصراعات الدولية.[7] .

ثالثا: دوافع فرض الحصار الاقتصادي: - تتعدد دوافع فرض الحصار الاقتصادي، ويمكن تصنيفها ضمن ثلاثة أبعاد رئيسية:

أ- **الحصار كأداة ضغط سياسي: -** يُستخدم الحصار لإجبار الدولة المستهدفة على تغيير سلوك سياسي محدد، مثل الانسحاب من أراضٍ محتلة، أو وقف برامج تسلح، ولإجبارها للدخول في مفاوضات سياسية. ويفترض هذا المنطق أن الضغوط الاقتصادية ستؤدي إلى تصاعد التذمر الشعبي، ومن ثم تصاعد الضغط على النظام الحاكم.[8]

ب- **الحصار لإضعاف القدرات الاقتصادية للدولة: -** يهدف هذا النوع من الحصار إلى تقويض الأسس الاقتصادية للنظام، عبر تقليص موارده المالية، خاصة في الدول الريعية أو المعتمدة على قطاع واحد مثل النفط، فحرمان الدولة من عائداتها الأساسية يؤدي إلى إضعاف قدرتها على تمويل الخدمات العامة وبناء الأجهزة الأمنية، وهو ما ينعكس سلبيا على استقرار النظام.[9]

ت- **الحصار للحد من القدرات العسكرية والاستراتيجية: -** من خلال تقليص الموارد المالية ومنع استيراد التكنولوجيا والمعدات العسكرية، كذلك يؤدي الحصار إلى تقليل القدرة الدفاعية والهجومية للدولة المستهدفة، وإضعاف موقعها الإقليمي والدولي.[10]

رابعا: الحصار في ضوء نظريات العلاقات الدولية

أ- **المنظور الواقعي:-** تنظر المدرسة الواقعية إلى الحصار الاقتصادي بوصفه أداة من أدوات القوة في نظام دولي يتسم بالفوضوية، حيث تسعى الدول الكبرى إلى تعظيم مصالحها وتعزيز أمنها القومي، ووفق هذا المنظور، فإن الحصار لا يُستخدم لأسباب أخلاقية، بقدر ما يُستخدم لتحقيق توازن القوة أو إضعاف خصوم محتملين.[11]

ب- **المنظور الليبرالي والمؤسساتي: -** ترى الليبرالية المؤسساتية أن العقوبات الاقتصادية تمثل وسيلة جماعية سلمية لتنظيم السلوك الدولي، وتُفضل على استخدام القوة العسكرية، وتؤكد هذه المدرسة على دور المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة، ومجلس الامن الدولي في إضفاء الشرعية القانونية على الحصار، وتقليل احتمالات التصعيد العسكري.[12]

ت- **المنظور البنيوي (التركيبي) :-** تنظر البنيوية إلى الحصار بوصفه أداة فاعلة لإعادة إنتاج أنماط الهيمنة في النظام الدولي، حيث تُستخدم العقوبات لإعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية والسياسية للدول الطرفية بما يتوافق مع مصالح المركز الدولي.[13]

خامسا: حدود فعالية الحصار الاقتصادي: - على الرغم من الانتشار الواسع لاستخدام الحصار، إلا أن فعاليته في تحقيق التغيّر السياسي ما تزال محل جدل أكاديمي. فبينما تُظهر بعض الحالات نجاح الحصار في إضعاف الأنظمة أو إسقاطها، تشير حالات أخرى إلى قدرة الأنظمة على التكيّف والصمود رغم التدهور الاقتصادي.[14] وتشير الأدبيات إلى مجموعة من العوامل التي تحد من فعالية الحصار، من أبرزها:[15] :

6- Baldwin, D. (1985). *Economic Statecraft*. Princeton University Press, p. 189.

7- Doxey, M. (1996). *International Sanctions in Contemporary Perspective*. Macmillan, p. 54-56.

8- Pape, R. (1997). "Why Economic Sanctions Do Not Work," *International Security* 22(2), p. 93-95.

9- Drezner, D. (1999). *The Sanctions Paradox*. Cambridge University Press, p. 104-107.

10- Clark, E. (2017). *Economic Sanctions and Political Outcomes*. Palgrave Macmillan, p. 89-92.

11- United Nations. (2018). *Sanctions and International Peace and Security*. UN, p. 12-15.

12- Waltz, K. (1979). *Theory of International Politics*. McGraw-Hill, p. 126-128.

13- Keohane, R. (1984). *After Hegemony*. Princeton University Press, p. 210-212.

14- Wallerstein, I. (1974). *The Modern World-System*. Academic Press, p. 347-350.

15- Hufbauer, G. C., et al. (2007). *Economic Sanctions Reconsidered*. Peterson Institute, p. 158-163.

- تحويل الحصار إلى أداة تعبئة قومية ضد "العدو الخارجي."
- قدرة النظام على السيطرة الأمنية والإعلامية.
- وجود دعم خارجي سياسي أو اقتصادي.
- تحميل الأعباء الاقتصادية للفئات الاجتماعية الأضعف دون المساس بالنخب الحاكمة

يتضح من خلال العرض النظري والمفاهيمي، أن الحصار الاقتصادي ليس مجرد أداة اقتصادية محايدة، بل هو أداة سياسية متعددة الأبعاد، تتداخل فيها الاعتبارات الاقتصادية مع الأهداف الاستراتيجية والنتائج الاجتماعية. كما يظهر أن تأثير الحصار على الأنظمة السياسية يظل مشروطًا بعوامل داخلية وخارجية، ما يجعل نتائجه غير حتمية، ويمثل هذا الإطار النظري أساسًا لتحليل الحالات التطبيقية في الفصول اللاحقة، حيث سيتم اختبار هذه المفاهيم والنظريات على تجارب العراق، ليبيا، سوريا، وفنزويلا خلال المدة.(2026–1991)

المبحث الثاني

آليات الضغط وأدوات الاستهداف في منظومة الحصار المعاصر

أولا: الحصار الاقتصادي كأداة متعددة الأبعاد -:لم يعد الحصار الاقتصادي في النظام الدولي المعاصر يقتصر على إجراء واحد أو قطاع محدد، بل تطوّر ليصبح منظومة متكاملة من الأدوات الاقتصادية والمالية والتجارية، تُستخدم بشكل متزامن أو متدرّج لإحداث أكبر قدر ممكن من الضغط على الدولة المستهدفة. ويعكس هذا التطور إدراك الدول الفارضة للحصار بأن التأثير السياسي لا يتحقق إلا من خلال إضعاف البنية الاقتصادية الشاملة للدولة، وليس قطاعًا واحدًا بمعزل عن غير[16]

ومن منظور الاقتصاد السياسي الدولي، تُصنَّف أدوات الحصار وفق القطاعات التي تستهدفها، وطبيعة الأثر المتوقع منها، ومدى شموليتها، وهو ما يسمح بتحليل فعاليتها وتأثيراتها المتباينة على الدول الخاضعة لها.[17]

ثانيا: أنواع الحصار الاقتصادي

1- **الحصار النفطي والطاقوي :-** يُعد الحصار النفطي من أكثر أنواع الحصار تأثيرًا في الدول الريعية التي تعتمد بشكل أساسي على صادرات النفط والغاز لتمويل ميزانياتها العامة. ويشمل هذا النوع من الحصار:

- منع وصول التقنيات الحديثة لصناعة النفط.
- حظر تصدير النفط أو تحديد كمياته.
- فرض قيود على شركات النقل والتأمين المرتبطة بصادرات الطاقة.[18]

وتشير الدراسات إلى أن الحصار النفطي يؤدي إلى انخفاض حاد في الإيرادات الحكومية، ما يحدّ من قدرة الدولة على الإنفاق على الخدمات العامة والدعم الاجتماعي، وتسيير المرافق العامة ، ويؤثر مباشرة في شرعية النظام السياسي، خاصة في الدول التي تعتمد على "العقد الريعي" مع المجتمع.[19]

وقد برز هذا النوع بوضوح في حالات العراق بعد 1991، وفنزويلا بعد 2014، حيث شكّل النفط الأداة المركزية للضغط الاقتصادي والسياسي.

2- **الحصار المالي والمصرفي:-** يُعد الحصار المالي والمصرفي من أكثر أدوات الحصار تعقيدًا وخطورة في العصر الحديث، نظرًا لتكامل النظام المالي العالمي. ويشمل هذا النوع:

- منع التعامل مع المصارف الدولية.

16- محمد سعيد، *العقوبات الاقتصادية كأداة ضغط دولي* (دمشق: دار الفكر العربي، 2019)ص 32–35
17- محمد يوسف، *الحصار الاقتصادي وأثره على الدول العربية* (بيروت: المركز العربي للأبحاث)، 2015 ص 41–44.
18 - حسن نافعة، النظام الدولي المعاصر (القاهرة: مكتبة الشروق)، 2016 ص 118–121.
19 - سمير أمين، العولمة واقتصاد الهيمنة) القاهرة: دار الهلال، 2001) ص 87–90

- تجميد الأصول السيادية والاحتياطيات النقدية.
- إقصاء الدولة المستهدفة من أنظمة التحويل المالي العالمية مثل(SWIFT) .[20]

ويؤدي هذا النوع من الحصار إلى شلل شبه كامل في قدرة الدولة على تمويل الواردات، ودفع الالتزامات الخارجية، والحفاظ على استقرار عملتها الوطنية. كما يؤدي إلى تراجع الثقة بالاقتصاد الوطني، وارتفاع معدلات التضخم، وهروب رؤوس الأموال.[21]

وقد أثبتت التجربة أن العقوبات المالية غالبًا ما تكون أكثر تأثيرًا من الحصار التجاري التقليدي، لأنها تضرب قلب النظام الاقتصادي دون الحاجة إلى استخدام القوة العسكرية المباشرة.

3- **الحصار التجاري :-** يتمثل الحصار التجاري في فرض قيود أو حظر كامل على تصدير واستيراد السلع والخدمات من وإلى الدولة المستهدفة. ويشمل ذلك:

السلع الأساسية والمواد الأولية والسلع الوسيطة والتكنولوجيا فضلا عن السلع الاستهلاكية.[22]

ويؤدي هذا النوع من الحصار إلى:

نقص المعروض من السلع وارتفاع الأسعار وتراجع الإنتاج المحلي واختلال ميزان العرض والطلب، وتنعكس هذه الآثار مباشرة على المستوى المعيشي للسكان، ما يزيد من الضغوط الاجتماعية على النظام السياسي.[23]

4- **الحصار الاستثماري والتكنولوجي:-** يستهدف هذا النوع منع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وحرمان الدولة من نقل المعرفة والتكنولوجيا الحديثة. ويؤدي ذلك إلى:

تراجع النمو طويل الأمد وتعطّل تحديث القطاعات الإنتاجية وزيادة الفجوة التكنولوجية مع الدول المتقدمة.[24]

ويُعد هذا النوع من الحصار ذا تأثير تراكمي طويل الأجل، حيث لا تظهر نتائجه فورًا، لكنه يضعف القدرة المستقبلية للاقتصاد الوطني، ويقيد فرص التعافي حتى بعد رفع العقوبات.

5- **الحصار متعدد الأبعاد (العقوبات الشاملة):-** في كثير من الحالات، يتم دمج أكثر من أداة من أدوات الحصار ضمن حزمة عقوبات شاملة، ويهدف هذا الأسلوب إلى تعظيم التأثير الاقتصادي والسياسي عبر إحداث صدمة اقتصادية كلية للدولة المستهدفة.[25]

وقد أظهرت التجارب أن الحصار الشامل، كما في حالة العراق في التسعينيات، يُحدث تدهورًا اقتصاديًا واجتماعيًا واسع النطاق، لكنه في الوقت ذاته يثير إشكاليات إنسانية وأخلاقية كبيرة.

ثالثا : الجهات الفارضة للحصار الاقتصادي

1- **الدول الكبرى :-** تلعب الدول الكبرى دورًا محوريًا في فرض الحصار، سواء بشكل منفرد أو عبر تحالفات دولية. وتستخدم هذه الدول العقوبات كأداة لتحقيق مصالح استراتيجية تتعلق بالأمن القومي أو النفوذ الإقليمي والدولي.[26]، وتتميز العقوبات الأحادية غالبًا بسرعة تنفيذها، لكنها تعاني من محدودية الفعالية في حال عدم وجود دعم دولي واسع.

---

[20] - David Baldwin, *Economic Statecraft* (Princeton: Princeton University Press, 1985 .p. 56–60.)

[21] - Daniel Drezner, *The Sanctions Paradox* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).p . 73–78.

[22] - Margaret Doxey, *International Sanctions in Contemporary Perspective* (London: Macmillan, 1996). pp. 15–20.

[23] - Robert Pape, "Why Economic Sanctions Do Not Work," *International Security* 22, no. 2 (1997). p. 112.

[24] - Emma Clark, *Economic Sanctions and Political Outcomes* (London: Palgrave Macmillan, 2017). pp. 145–150.

[25] - United Nations, *Sanctions and International Peace and Security* (New York: UN, 2018). p. 98.

[26] - Gary Clyde Hufbauer, Jeffrey J. Schott, Kimberly Ann Elliott, Economic Sanctions Reconsidered, 3rd ed.(Washington, DC: Peterson Institute for International Economics, 2007). pp. 21–24.

2- **المنظمات الدولية:-** تُعد الأمم المتحدة، وبالأخص مجلس الأمن، الجهة الأكثر شرعية في فرض العقوبات متعددة الأطراف. وتكتسب هذه العقوبات قوة إضافية بسبب إلزاميتها القانونية لجميع الدول الأعضاء.[27]، غير أن العقوبات الأممية غالبًا ما تواجه انتقادات بسبب آثارها الإنسانية، وصعوبة تحقيق التوازن بين الضغط السياسي وحماية المدنيين.

3- **التحالفات الإقليمية والدول الداعمة: -** قد تشارك منظمات إقليمية أو دول حليفة في تنفيذ الحصار أو تعزيزه، سواء عبر التنسيق السياسي أو فرض قيود إضافية. وفي المقابل، قد تلعب بعض الدول دورًا معاكسًا عبر تقديم دعم اقتصادي أو سياسي للدولة المستهدفة، ما يحد من فعالية الحصار.[28]

رابعا: آليات تنفيذ ومتابعة الحصار

1- **آليات الرقابة الاقتصادية: -**وتشمل هذه الآليات:

مراقبة حركة التجارة الدولية، وفرض قيود على شركات الشحن والتأمين ومتابعة التحويلات المالية الدولية، وتهدف هذه الإجراءات إلى الحد من قدرة الدولة المستهدفة على التحايل على العقوبات.[29]

2- **العقوبات الفردية والمؤسساتية:-** شهدت العقوبات تطورًا باتجاه استهداف الأفراد والمؤسسات بدلًا من الدولة ككل، من خلال:

تجميد أصول شخصيات سياسية، حظر السفر عليها و إدراج شركات ومؤسسات حكومية على لوائح العقوبات.[30] ، ويُنظر إلى هذا الأسلوب بوصفه أكثر دقة وأقل ضررًا على المدنيين، رغم الجدل القائم حول فعاليته السياسية.

3- **التقييم الدوري والتعديل:-** تعتمد الدول والمنظمات الفارضة للحصار على تقارير دورية لتقييم مدى تأثير العقوبات على الاقتصاد والسلوك السياسي للدولة المستهدفة، ويتم تعديل شدة العقوبات أو توسيعها أو تخفيفها بناءً على هذه التقييمات.[31]

خامسا: التنسيق بين أدوات الحصار وفعاليته :- تشير الأدبيات إلى أن فعالية الحصار ترتبط بدرجة التنسيق بين أدواته المختلفة، وكذلك بمدى التوافق الدولي حول أهدافه. فكلما كان الحصار:

- شاملًا، ومنسقًا دوليًا، ومستمرًا زمنيًا، وزادت احتمالات تحقيقه لأهدافه السياسية.[32]

لكن هذا التنسيق نفسه قد يؤدي إلى تعميق الأزمات الإنسانية، ما يثير تساؤلات حول شرعية الحصار وجدواه على المدى الطويل.

يتضح لنا من التحليل أن الحصار الاقتصادي لم يعد إجراءً بسيطًا أو مؤقتًا، بل أصبح منظومة متكاملة من الأدوات والآليات التي تستهدف البنية الاقتصادية والسياسية للدولة المستهدفة. كما أن تنوع أدوات الحصار وتعدد الجهات الفارضة له يعكس تعقيد النظام الدولي المعاصر.

ويمهّد هذا الفصل الطريق للفصل الثالث، الذي سينتقل من التحليل الأداتي إلى دراسة الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للحصار، مع التركيز على المؤشرات الكمية التي تُظهر حجم التأثير الفعلي للعقوبات على الدول محل الدراسة.

المبحث الثالث

27- United Nations Security Council,The Use of Sanctions under Chapter VII of the UN Charter,(New York: United Nations, 2014). pp. 301–305.

28- Thomas Biersteker and Sue Eckert,Targeted Sanctions: The Impacts and Effectiveness of United Nations Action,(Cambridge: Cambridge University Press, 2006). pp. 412–415.

29- Andrea Charron,"Assessing the Enforcement of Economic Sanctions,"*Journal of International Affairs*, Vol. 65, No. 1 (2011). p. 67.

30- David Cortright and George A. Lopez, Smart Sanctions: Targeting Economic Statecraft,(Lanham: Rowman & Littlefield, 2002). pp. 54–60.

31- Peter Wallensteen, Understanding Conflict Resolution: War, Peace and the Global System, (London: Sage Publications, 2015). p. 8.

32- Michael Mastanduno,"Economic Statecraft, Interdependence, and National Security," in *Handbook of International Relations*,(London: Sage, 2013). pp. 35–39).

التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحصار: من الصدمة إلى الانكشاف

أولا: الحصار بوصفه صدمة اقتصادية– سياسية

يُشكّل الحصار الاقتصادي صدمة خارجية مفاجئة ومركّبة للاقتصاد الوطني، إذ لا يقتصر تأثيره على قطاع واحد، بل يمتد ليشمل مجمل البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة المستهدفة. ومن منظور الاقتصاد السياسي الدولي، يُعد الحصار آلية لإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، عبر إضعاف قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما ينعكس مباشرة على شرعية النظام السياسي واستقراره.[33] ، وتُظهر الأدبيات أن الآثار الاقتصادية للحصار غالبًا ما تسبق الآثار السياسية، لكنها في الوقت نفسه تُعد المدخل الرئيس لفهم التحولات السياسية اللاحقة، سواء تمثلت في انهيار النظام أو في قدرته على الصمود وإعادة التكيّف.[34]

ثانيا: الآثار الاقتصادية للحصار

1- **تراجع النمو الاقتصادي والانكماش الهيكلي :-** يُعد انخفاض معدل النمو الاقتصادي من أولى النتائج المباشرة للحصار، نتيجة تراجع الصادرات، وانخفاض الاستثمار الأجنبي، وتعطل سلاسل التوريد، وقيود الوصول إلى الأسواق العالمية. ويؤدي هذا التراجع في كثير من الحالات إلى دخول الاقتصاد في حالة ركود أو انكماش طويل الأمد.[35]، وتشير الدراسات التطبيقية إلى أن الاقتصادات الخاضعة للحصار، تشهد انخفاضًا حادًا في الناتج المحلي الإجمالي، خصوصًا في الدول أحادية المصدر أو المعتمدة على الريع النفطي، حيث يؤدي الحصار إلى تعطيل المصدر الرئيس للإيرادات العامة[36]

2- **ارتفاع معدلات التضخم واختلال الاستقرار النقدي :-** يُعد التضخم من أبرز الآثار الاقتصادية للحصار، وينجم عن تراجع المعروض من السلع والخدمات، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وصعوبة تمويل الواردات، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع عام في الأسعار، وتآكل القوة الشرائية للسكان ، وتراجع مستوى المعيشة.[37] ، وفي الحالات القصوى، قد يتحول التضخم إلى تضخم مفرط(Hyperinflation) ، كما حدث في العراق خلال التسعينيات وفنزويلا بعد 2014، حيث فقدت العملة الوطنية جزءًا كبيرًا من قيمتها الشرائية، وأصبح الاستقرار النقدي خارج سيطرة الدولة.[38]

3- **تفاقم البطالة وتراجع سوق العمل :-** يسهم الحصار في تعطيل النشاط الاقتصادي، وإغلاق المصانع، وتوقف المشاريع الاستثمارية، ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، لا سيما بين الشباب. ويُعد هذا الأثر من أخطر تداعيات الحصار، نظرًا لارتباطه المباشر بالاستقرار الاجتماعي والسياسي.[39]

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن البطالة الناتجة عن الحصار غالبًا ما تكون بطالة هيكلية طويلة الأمد، يصعب معالجتها حتى بعد رفع العقوبات، بسبب تآكل القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.[40].

ثالثا: تراجع الصادرات والموارد الاستراتيجية:- ، يؤدي الحصار إلى تقييد الصادرات في الدول المصدّرة للنفط أو الموارد الطبيعية، سواء عبر الحظر المباشر أو من خلال القيود المالية والتقنية، ويؤدي ذلك إلى انخفاض حاد في الإيرادات الحكومية، وزيادة العجز المالي، وتراجع الإنفاق العام.[41]، ويؤثر هذا التراجع بشكل خاص على قدرة الدولة على تمويل القطاعات الحيوية، مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية، ما يعمّق الأزمات الاجتماعية ويزيد من الضغط على النظام السياسي.

رابعا: تدهور مؤشرات التنمية البشرية:-لا تقتصر الآثار الاقتصادية للحصار على المؤشرات الكلية، بل تمتد إلى مؤشرات التنمية البشرية، مثل:

---

33 - محمد يوسف، *الحصار الاقتصادي وأثره على الدول العربية* (بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2015)، ص 27–31.
34 - محمد سعيد، *العقوبات الاقتصادية كأداة ضغط دولي* (دمشق: دار الفكر العربي، 2019). (2، ص 54–60).
35 - سمير أمين، *التنمية غير المتكافئة* (القاهرة: دار الهلال، 2003) ، ص 112–118.
36 - حسن نافعة، *الدولة والشرعية في النظام الدولي* (القاهرة: مكتبة الشروق، 2016) ، ص 83–89.
37 - Robert Pape, "Why Economic Sanctions Do Not Work," *International Security* 22, no. 2 (1997),pp32-36.
38 - Daniel Drezner, *The Sanctions Paradox* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).pp121-128.
39 - Emma Clark, *Economic Sanctions and Political Outcomes* (London: Palgrave Macmillan, 2017).pp74-79.
40 - United Nations Development Programme, *Human Development Report* (New York: UNDP, various years).pp306-309.
41 - World Bank, *Global Economic Prospects* (Washington DC: World Bank, various years).pp91-95.

ارتفاع معدلات الفقر، وتراجع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وانخفاض متوسط العمر المتوقع ، واتساع فجوة الدخل.[42] ، ويؤدي هذا التدهور إلى إضعاف رأس المال البشري، وهو ما ينعكس سلبًا على فرص التعافي الاقتصادي والسياسي في المدى الطويل.

خامسا: الآثار السياسية للحصار

1- **إضعاف شرعية النظام السياسي :-** تُعد شرعية النظام السياسي مرتبطة إلى حد كبير بقدرته على توفير الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي والخدمات العامة. ومع تدهور الأوضاع المعيشية نتيجة الحصار، تتعرض هذه الشرعية للتآكل، خاصة في الأنظمة التي تستند إلى الشرعية الإنجازية أو الريعية.[43]

وفي هذا السياق، يتحول الفشل الاقتصادي إلى أداة سياسية بيد القوى المعارضة، سواء الداخلية أو الخارجية، لتقويض صورة النظام وقدرته على الحكم.

2- **تصاعد الاحتجاجات والضغوط الداخلية :-** يسهم الحصار في خلق بيئة اجتماعية مضطربة، تتسم بارتفاع معدلات السخط الشعبي، وانتشار الاحتجاجات، والإضرابات، وأشكال المقاومة المدنية. غير أن تأثير هذه الضغوط يختلف باختلاف طبيعة النظام السياسي وأدواته في السيطرة والاستيعاب.[44]، ففي بعض الحالات، أدت الضغوط الاقتصادية إلى تفكك النظام أو انهياره، بينما في حالات أخرى نجحت الأنظمة في احتواء الاحتجاجات عبر القمع، أو الخطاب القومي، أو توزيع محدود للموارد المتبقية.

3- **إعادة تشكيل موازين القوى الداخلية:-** الحصار إلى إعادة توزيع القوة داخل الدولة، حيث تتراجع قدرة الدولة المركزية، وتبرز قوى جديدة، مثل: شبكات الاقتصاد غير الرسمي، والفاعلون المسلحون، والنخب الاقتصادية المرتبطة بالتهريب أو السوق السوداء.[45] ، ويُسهم هذا التحول في إضعاف مؤسسات الدولة، وتعقيد عملية صنع القرار، وقد يؤدي في بعض الحالات إلى تفكك الدولة أو انقسامها.

4- **التكيف السياسي للنظام:-** لا يؤدي الحصار بالضرورة إلى انهيار النظام، إذ تلجأ بعض الأنظمة إلى استراتيجيات تكيّف، مثل: إعادة توجيه الموارد المحدودة وتعزيز التحالفات الخارجية وتشديد السيطرة الأمنية وتوظيف الخطاب القومي أو المعادي للخارج.[46]

وقد أظهرت حالات مثل سوريا وفنزويلا أن هذه الاستراتيجيات قد تمكّن النظام من البقاء، رغم التدهور الاقتصادي الحاد، ما يؤكد أن العلاقة بين الحصار والتغيير السياسي ليست خطية أو حتمية.

سادسا: العلاقة بين الآثار الاقتصادية والسياسية :- تؤكد الأدبيات أن العلاقة بين الآثار الاقتصادية والسياسية للحصار علاقة تفاعلية، حيث يؤدي التدهور الاقتصادي إلى ضغوط سياسية، في حين تؤثر القرارات السياسية للنظام في كيفية توزيع الأعباء الاقتصادية وتحملها.[47]

وتتوقف نتائج هذا التفاعل على مجموعة من العوامل، من أبرزها:

طبيعة النظام السياسي ، ومستوى القمع أو الانفتاح، وحجم الدعم الخارجي ، ودرجة تماسك النخب الحاكمة، وقدرة المجتمع على التنظيم والاحتجاج.

يتضح من التحليل أن الحصار الاقتصادي يُحدث آثارًا اقتصادية عميقة تمتد من تراجع النمو وارتفاع التضخم إلى تفاقم البطالة ، وتدهور مؤشرات التنمية البشرية، وتُعد هذه الآثار المدخل الرئيس لفهم النتائج السياسية للحصار، سواء تمثلت في إضعاف شرعية النظام، أو تصاعد الاحتجاجات، أو إعادة تشكيل موازين القوى الداخلية ،غير أن الحصار لا يؤدي بالضرورة إلى تغيير سياسي حتمي، إذ تلعب العوامل الداخلية والخارجية دورًا حاسمًا في تحديد مآلاته.

المبحث الرابع

دراسات الحالة المقارنة للحصار الاقتصادي(2026–1991)

42- Human Development Report 2010، pp. 3–9.

43- عبد الإله بلقزيز، *الدولة والشرعية والمواطنة* ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 66-72، ص115-120.

44- Jack A. Goldstone, *Revolutions: A Very Short Introduction* (Oxford: Oxford University Press, 2014).pp58-63.

45- علي الكنز، *الاقتصاد غير الرسمي والدولة*، الجزائر: دار القصبة، 2010، ص44-52.

46- Steven Heydemann, *Authoritarianism in Syria* (Ithaca: Cornell University Press, 1999).pp88-93.

47- Robert Gilpin, *Global Political Economy* (Princeton: Princeton University Press, 2001pp318-322.

يُعد تحليل دراسات الحالة أحد أهم الأدوات المنهجية في بحوث العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي، لما يتيحه من فهم معمّق للتفاعل بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية ضمن سياقات وطنية مختلفة. ويهدف هذا الفصل إلى دراسة أثر الحصار الاقتصادي على أربع دول وُصفت بأنها «مناوئة» للنظام الدولي السائد، هي: العراق، ليبيا، سوريا، وفنزويلا، خلال المدة الممتدة من 1991 إلى 2026.

وينطلق الفصل من فرضية مفادها أن الحصار يُحدث مسارًا تراكميًا من التدهور الاقتصادي، ينعكس لاحقًا في صورة ضغوط سياسية واجتماعية، إلا أن مخرجات هذا المسار تختلف باختلاف طبيعة النظام السياسي، وهيكل الاقتصاد، ومستوى الدعم الخارجي. لذلك، سيتم تناول كل حالة على حدة، مع التركيز على الخلفية السياسية للحصار، تطور المؤشرات الاقتصادية الرئيسة، ثم تحليل الأثر السياسي والاجتماعي.

اولا: النموذج العراقي (1991-2003): من الحصار الشامل إلى التغيير القسري.

1- خلفية الحصار :- فُرض الحصار الاقتصادي الشامل على العراق عقب حرب الخليج الثانية عام 1991 بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي، ولاسيما القرارين (661) و(687)، وشمل حظرًا شبه كامل على التجارة الخارجية، وتجميد الأصول المالية، وقيودًا صارمة على تصدير النفط[48]. ورغم أن الهدف المعلن للعقوبات تمثل في إجبار العراق على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، إلا أن الحصار سرعان ما تحوّل إلى أداة ضغط اقتصادي طويل الأمد ذات آثار اجتماعية عميقة.

ويمثل الحصار على العراق نموذجًا كلاسيكيًا للعقوبات الشاملة(Comprehensive Sanctions) ، التي تستهدف الدولة والمجتمع معًا، وليس فقط النخبة الحاكمة، الأمر الذي جعله محل نقاش واسع في أدبيات القانون الدولي والاقتصاد السياسي[49]

2- المؤشرات الاقتصادية(2003–1991)

أدّى الحصار إلى انهيار سريع في الأداء الاقتصادي العراقي، كما يتضح من المؤشرات الآتية:

جدول (1) المؤشرات الاقتصادية للعراق للمدة من 1991 ولغاية 2003

السنة	النمو الاقتصادي %	التضخم %	البطالة %	صادرات النفط (مليون /يوم)برميل
1991	-2	20	15	2.5
1995	-8	500	30	0.4
2000	-5	120	25	0.8
2003	-10	90	35	0.5

المصدر UNDP (1998) :؛IEA (2001) ؛Amin (2002).

ويُظهر الجدول أن الاقتصاد العراقي دخل مرحلة انكماش حاد، رافقه تضخم مفرط وانخفاض كبير في صادرات النفط، ما أدى إلى تآكل القدرة الشرائية وانهيار مستويات المعيشة[50].

[48] - محمد يوسف، *الحصار الاقتصادي وأثره على الدول العربية*، بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2015 ،ص ص 15-22.
[49] - Joy Gordon, *Invisible War: The United States and the Iraq Sanctions*, Harvard University Press, 2010pp3-12..
[50] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، *تقرير التنمية البشرية – العراق*، نيويورك، 1998، ص 124-118 .

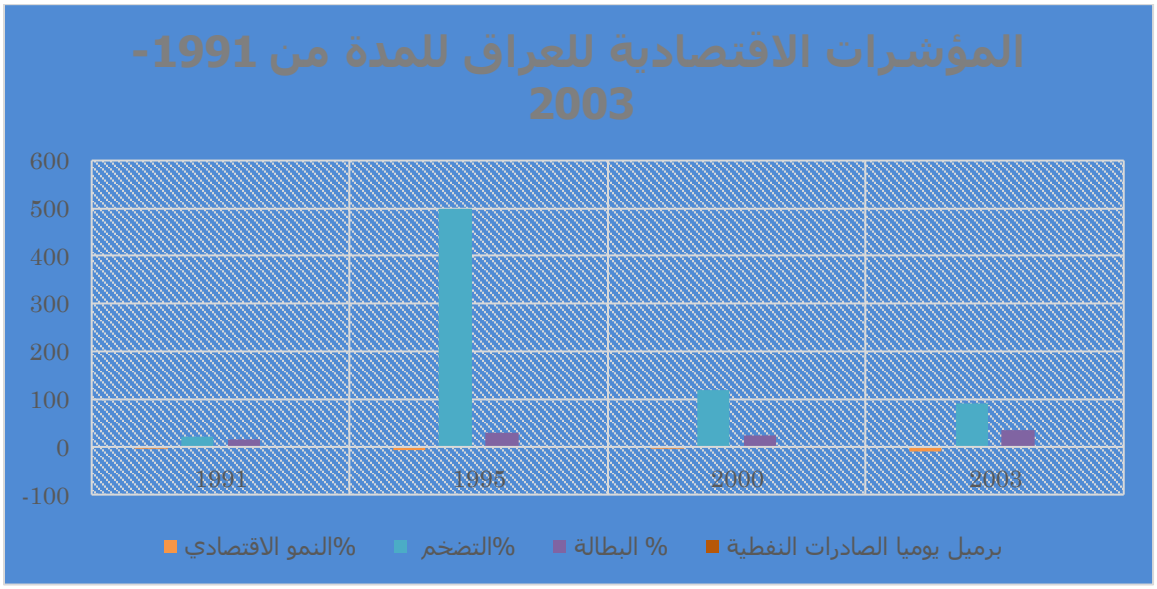

عمل الباحث بالاستناد الى معطيات جدول رقم (1)

3- الأثر السياسي والاجتماعي:- سياسيًا، أدّى تراجع الموارد المالية إلى إضعاف قدرة الدولة على إدارة الاقتصاد وتقديم الخدمات، لكنه لم يؤدِ إلى انهيار فوري للنظام السياسي. وقد استطاع النظام الحفاظ على بقائه عبر تشديد السيطرة الداخلية، واستخدام خطاب سياسي قائم على تحميل الحصار مسؤولية الأزمة[51]، اما اجتماعيًا، فقد تسبب الحصار في اتساع رقعة الفقر وسوء التغذية، خاصة بين الأطفال[52]، ما جعل العراق من أبرز الأمثلة على الكلفة الإنسانية المرتفعة للعقوبات الشاملة. ويمكن القول إن الحصار أسهم في إضعاف البنية الاقتصادية والسياسية للدولة، ومهّد بيئة داخلية هشّة سهّلت التدخل الخارجي عام 2003.

ثانيا: الحالة الليبية: تقاطع العقوبات الدولية مع المتغيرات الداخلية.

1- خلفية الحصار:- فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات على ليبيا عام 1992 على خلفية قضية لوكربي، شملت حظر الطيران، وتجميد الأصول، وقيودًا على التعاملات الاقتصادية[53]، ورغم أن العقوبات لم تكن شاملة بالكامل، لكنها استهدفت قطاعات حيوية في الاقتصاد الليبي، ولاسيما القطاع النفطي.

كما فُرضت لاحقًا عقوبات غربية جديدة خلال أحداث 2011، في إطار دعم التغيير السياسي، ما جعل ليبيا تخضع لموجتين من الحصار في سياقين سياسيين مختلفين.

2-المؤشرات الاقتصادية (1992–2011)

جدول (2) المؤشرات الاقتصادية لليبيا للمدة بين 1992-2011

السنة	النمو الاقتصادي%	التضخم %	البطالة%	صادرات النفط (مليون برميل/ يوميا
1992	3	10	12	1.6
2000	1	15	18	1.0
2010	0	8	25	1.2
2011	-5	20	30	0.7

51 -المصدر السابق ، ص ص 102-110.
52 - المصدر السابق نفسة ص ص 58-64..
53 - United Nations Security Council, *Libya Sanctions Reports (1992–2011)*.pp 9-14.

المصدر: UNSC (2000)؛ Khatib (2019).

تشير البيانات إلى أن الاقتصاد الليبي تأثر تدريجيًا بالعقوبات، مع تراجع ملحوظ في النمو وارتفاع البطالة وانخفاض النمو

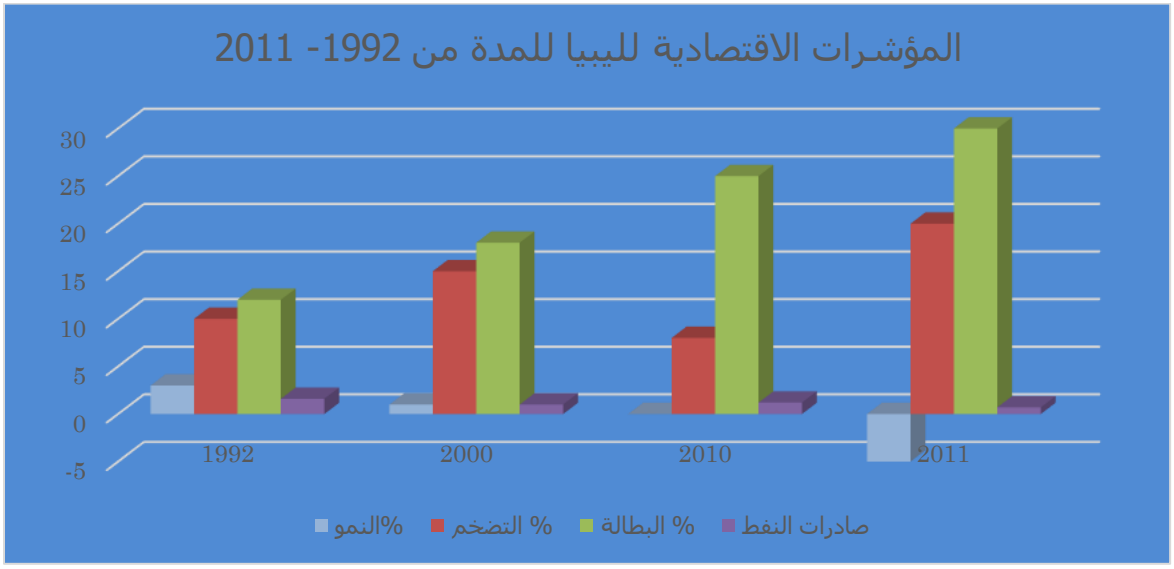

عمل الباحث بالاعتماد على معطيات جدول رقم 2

3-الأثر السياسي والاجتماعي:- ساهم تراجع الإيرادات النفطية في إضعاف قدرة الدولة على شراء الولاءات الاجتماعية، وهي إحدى ركائز النظام السياسي الليبي. ومع اندلاع الاحتجاجات عام 2011، تزامن الضغط الاقتصادي مع تدخل خارجي مباشر، ما أدى إلى انهيار النظام سريعًا[54] ، واجتماعيًا، أسهمت البطالة وتراجع الخدمات في تفكك النسيج الاجتماعي وظهور فواعل مسلحة غير دولية، وهو ما يميز الحالة الليبية مقارنة بغيرها.

ثالثا : الصمود السوري والفنزويلي: استراتيجيات التكيف السياسي في مواجهة العزل المالي.

1- **سوريا : خلفية الحصار: -** منذ عام 2011، فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات اقتصادية واسعة على سوريا، استهدفت القطاع النفطي، النظام المصرفي، والاستثمار الأجنبي، بهدف الضغط على النظام السياسي للانخراط في عملية انتقال سياسي[55]، وتتميّز العقوبات على سوريا بكونها متعددة الأطراف جزئيًا، لكنها ترافقت مع حرب داخلية معقدة، ما يجعل من الصعب فصل أثر الحصار عن أثر الصراع المسلح.[56]

2- **جدول (3) المؤشرات الاقتصادية لسوريا للمدة (2011–2026)**

السنة	النمو الاقتصادي(%)	التضخم(%)	البطالة(%)	صادرات النفط (مليون برميل/يوم)
2011	3	5	8	0.4
2015	-15	35	25	0.1
2020	-5	100	30	0.05
2025	2	50	28	0.1

[54] - Robert Pape, "Why Economic Sanctions Do Not Work," *International Security*, 1997; Daniel Drezner, *The Sanctions Paradox*, Cambridge University Press, 1999 .pp 88-93

[55] - Lina Khatib, *Syria under Siege: Economic Sanctions and Political Stability*, London: Chatham House, 2019. Pp 12- 18.

[56] - Lina Khatib, *Syria under Siege: Economic Sanctions and Political Stability*, London: Chatham House, 2019.pp 55- 60.

المصدر :Khatib (2019): World Bank (2021).؛

- World Bank, Syria Economic Monitor 2021, Washington DC, 2021. Pp 7-15.

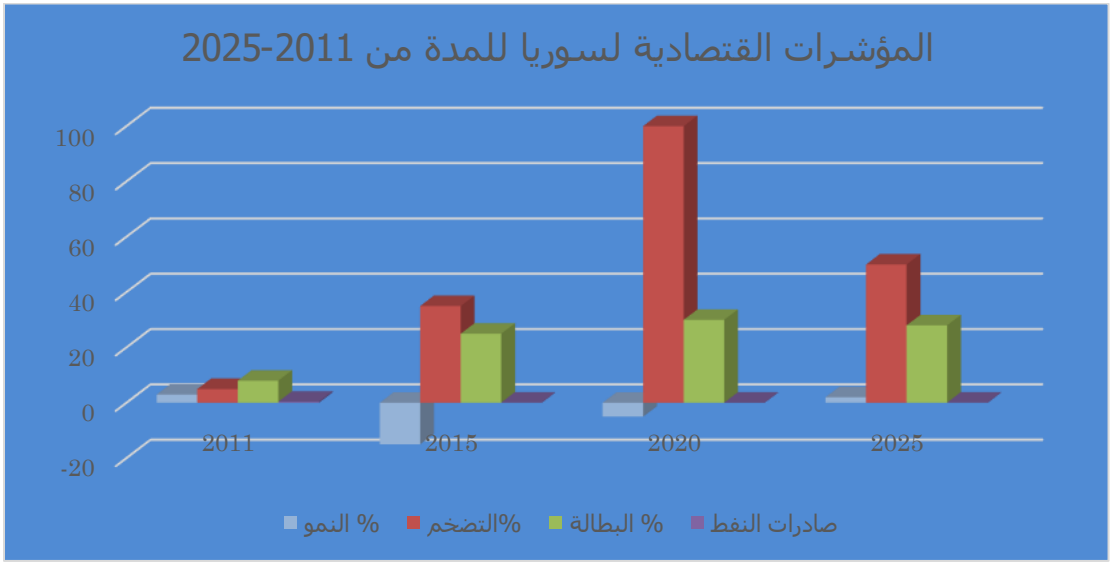

عمل الباحث بالاعتماد على معطيات جدول رقم (3)

3- الأثر السياسي والاجتماعي:- أدّت العقوبات إلى تعميق الأزمة الاقتصادية، لكنها لم تكن العامل الحاسم في تحديد مصير النظام. فقد لعب الدعم الخارجي من روسيا وإيران دورًا محوريًا في الحفاظ على تماسك الدولة، رغم التدهور الاقتصادي الكبير[57]

رابعا: **حالة فنزويلا**

1-خلفية الحصار:- بدأت العقوبات على فنزويلا منذ عام 2014، وتركزت على القطاع النفطي والمؤسسات المالية، في محاولة لإضعاف النظام السياسي ودفعه نحو التغيير[58]. وتمثل فنزويلا حالة نموذجية لدولة نفطية خضعت لعقوبات مالية ونفطية في آن واحد.

جدول رقم (4) المؤشرات الاقتصادية لفنزويلا للمدة (2014–2026)

السنة	النمو الاقتصادي(%)	التضخم(%)	البطالة(%)	صادرات النفط (مليون برميل/يوم)
2014	-4	70	12	2.5
2018	-15	1,000,000	25	0.8
2022	-5	1,200	30	0.6
2025	1	200	28	0.9

المصدر Rodríguez (2020) :؛ World Bank (2022).

[57]- Lina Khatib, *Syria under Siege: Economic Sanctions and Political Stability*, London: Chatham House, 2019.pp101 -108.

[58]- Francisco Rodríguez, *Venezuela's Humanitarian Crisis: The Impact of Sanctions*, Caracas: Central University of Venezuela, 2020.p- 14 -20.

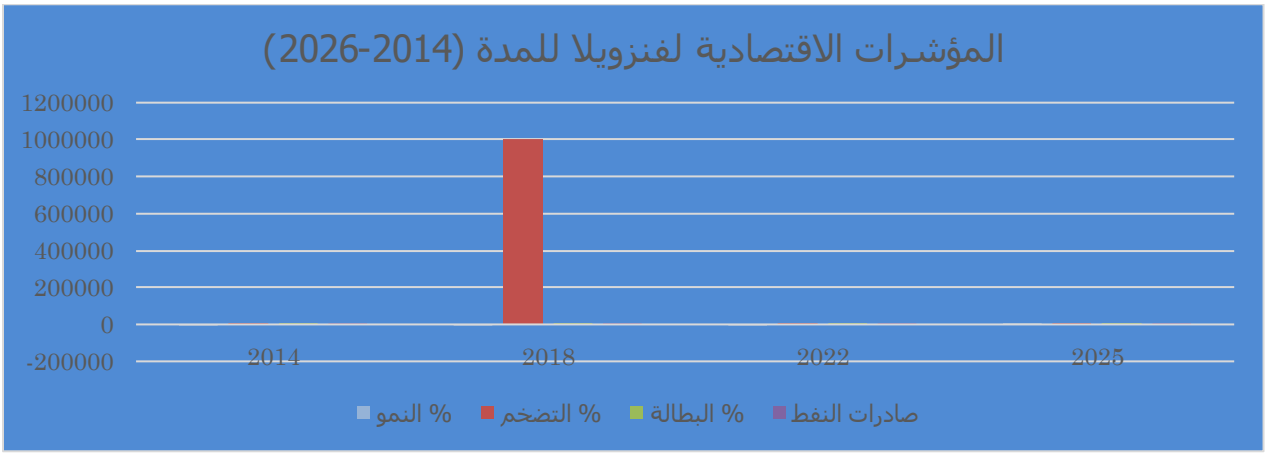

عمل الباحث بالاعتماد على معطيات جدول رقم (4)

3- الأثر السياسي والاجتماعي: رغم الانهيار الاقتصادي غير المسبوق، لم يسقط النظام السياسي، مستفيدًا من السيطرة على الموارد، والانقسام الداخلي للمعارضة، والدعم الخارجي المحدود[59].

تُظهر دراسات الحالة الأربع أن الحصار الاقتصادي يُحدث مسارًا واضحًا من التدهور الاقتصادي، إلا أن مآلاته السياسية ليست واحدة. فقد أدى الحصار، عندما تزامن مع ضعف داخلي وغياب دعم خارجي، إلى انهيار الأنظمة كما في العراق وليبيا، بينما فشل في إسقاط أنظمة أخرى استطاعت التكيّف والصمود كما في سوريا وفنزويلا، وتؤكد هذه النتائج أن الحصار يُعد أداة فعّالة لإضعاف الدولة، لكنه لا يعمل بمعزل عن السياق السياسي والأمني والدولي، الأمر الذي يمهد للانتقال في الفصل التالي إلى تحليل مقارن شامل لنتائج الحالات الأربع.

التحليل المقارن لدراسات الحالة : - تكشف المقارنة بين الحالات الأربع عما يلي:

- الحصار كان عاملًا حاسمًا في إضعاف الأنظمة، لكنه لم يكن كافيًا وحده لإسقاطها.
- انهيار النظام ارتبط بغياب الدعم الخارجي (العراق، ليبيا).
- استمرار النظام ارتبط بقدرة التكيّف والدعم الخارجي (سوريا، فنزويلا).
- الكلفة الإنسانية كانت مرتفعة في جميع الحالات، بغض النظر عن النتيجة السياسية[60]

يتضح من دراسات الحالة أن الحصار الاقتصادي يُحدث آثارًا عميقة على الاقتصاد والمجتمع والسياسة، لكنه لا يعمل في فراغ، بل يتفاعل مع عوامل داخلية وخارجية تحدد مآلاته النهائية. وتؤكد هذه النتائج الطابع غير الحتمي للعلاقة بين الحصار والتغيير السياسي.

المبحث الخامس

التحليل المقارن لنتائج الحصار الاقتصادي والسياسي

يهدف هذا المبحث إلى إجراء تحليل مقارن شامل لنتائج الحصار الاقتصادي على كل من العراق، ليبيا، سوريا، وفنزويلا، من خلال الربط بين المؤشرات الاقتصادية الكلية (معدلات النمو، التضخم، البطالة، صادرات النفط) وبين مستوى الضغط السياسي والاجتماعي الذي تعرّضت له الأنظمة الحاكمة في هذه الدول. ويعتمد المبحث على المنهج المقارن في الاقتصاد السياسي الدولي، بوصفه الأداة الأنسب لاستخلاص الأنماط المشتركة والفروق الجوهرية بين الحالات المختلفة، وينطلق التحليل من فرضية أساسية مفادها أن الحصار الاقتصادي يولد ضغوطًا اقتصادية مباشرة، تتحول لاحقًا إلى ضغوط سياسية واجتماعية، إلا أن مآلات هذه الضغوط تختلف باختلاف السياق الداخلي والدعم الخارجي.

[59] - Robert Pape, "Why Economic Sanctions Do Not Work," *International Security*, 1997; Daniel Drezner, *The Sanctions Paradox*, Cambridge University Press, 1999.pp 35- 39.

[60] Joy Gordon, *Invisible War: The United States and the Iraq Sanctions*, Harvard University Press, 2010.pp 58- 64.-

اولا: العلاقة بين الحصار والأداء الاقتصادي: - تشير بيانات الفصول السابقة إلى أن فرض الحصار أدى، بدرجات متفاوتة، إلى تدهور حاد في الأداء الاقتصادي للدول الأربع محل الدراسة، كما هو موضح في الجدول رقم (5) مقارنة بين المؤشرات الاقتصادية للبلدان التي فرض عليها الحصار

الدولة	معدل انخفاض النمو(%)	التضخم الأقصى(%)	ارتفاع البطالة(%)	انخفاض صادرات النفط(%)
العراق	-20	500	+20	-80
ليبيا	-8	20	+18	-50
سوريا	-15	100	+22	-87.5
فنزويلا	-20	1,000,000	+16	-64

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المبحث الرابع

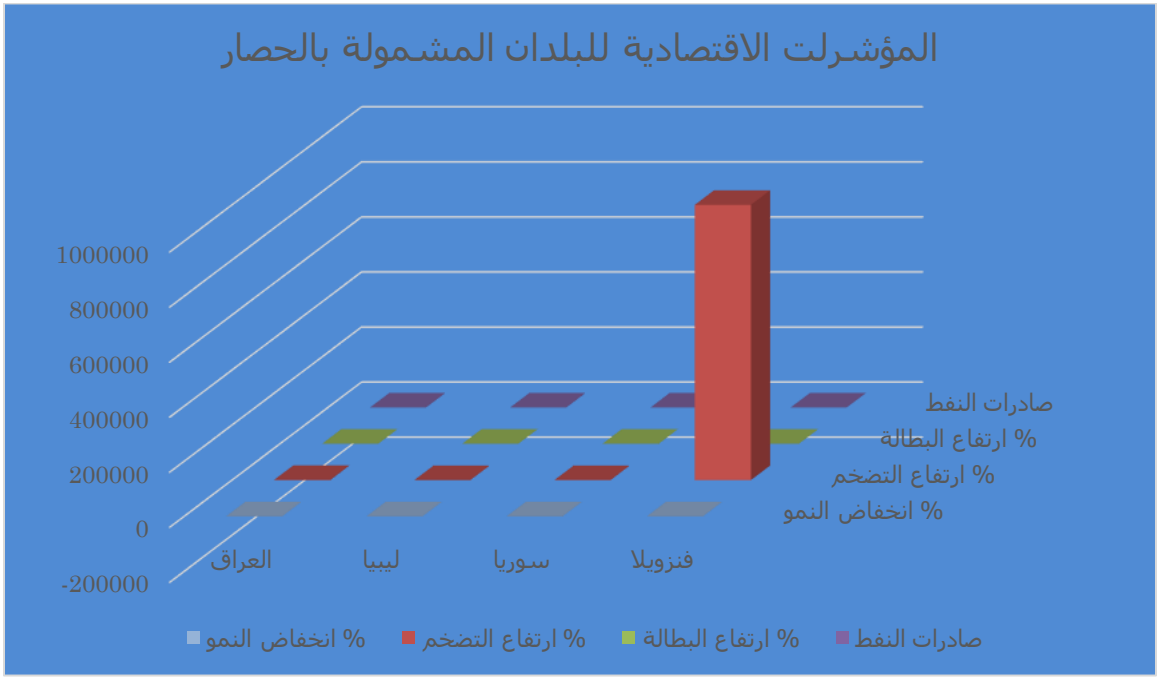

عمل الباحث بالاعتماد على معطيات جدول رقم (5)

ثانيا: التحليل المقارن :-تُظهر هذه المؤشرات أن جميع الدول الأربع تعرضت لصدمة اقتصادية قوية نتيجة الحصار، غير أن حدة التأثير لم تكن متماثلة .فقد شهد العراق وفنزويلا انهيارًا اقتصاديًا شبه شامل، تجسّد في التضخم المفرط والانكماش العميق للناتج المحلي، ويُعزى ذلك إلى:

1. الاعتماد المفرط على قطاع النفط كمصدر رئيس للإيرادات العامة.
2. شمولية الحصار واستمراريته الزمنية.
3. ضعف القدرة على النفاذ إلى الأسواق المالية الدولية.

في المقابل، أظهرت ليبيا وسوريا قدرة نسبية على امتصاص الصدمة، رغم التدهور الواضح، ويُفسَّر ذلك بوجود احتياطيات مالية (ليبيا قبل 2011)، أو دعم خارجي مباشر وغير مباشر (سوريا)، إضافة إلى لجوء الأنظمة إلى الاقتصاد غير الرسمي وآليات الالتفاف على العقوبات

ثالثا: العلاقة بين الضغط الاقتصادي والنتائج السياسية

1- انهيار الأنظمة مقابل استمرارها :- تكشف المقارنة بين الحالات الأربع عن تباين واضح في النتائج السياسية للحصار:

- العراق وليبيا :أدى الحصار الاقتصادي الطويل والمكثف، مقترنًا بضعف أو غياب الدعم الخارجي، إلى إضعاف البنية الاقتصادية والاجتماعية للنظام، ما جعل هذه الأنظمة غير قادرة على الصمود عند تعرضها لضغط عسكري أو داخلي حاسم، وانتهى الأمر بانهيارها في عامي 2003 و2011 على التوالي
- سوريا وفنزويلا :على الرغم من الانهيار الاقتصادي الجزئي أو الواسع، استمر النظام السياسي في الحكم، ويُعزى ذلك إلى:
  - الدعم الخارجي السياسي والعسكري والاقتصادي.
  - السيطرة الصارمة على الموارد المتبقية.
  - تفكك المعارضة أو ضعف قدرتها على التحول إلى بديل سياسي منظم.

وتؤكد هذه النتائج أن الحصار، بحد ذاته، ليس عاملًا حاسمًا لإسقاط الانظمة، بل يعد عاملًا مُمهّدًا يضاعف أثر عوامل أخرى.

2- الدروس المستفادة من التجربة المقارنة

أ- الاقتصاد النفطي كسلاح مزدوج :- تُعد الدول الريعية أكثر هشاشة أمام العقوبات النفطية، إلا أن النفط قد يتحول إلى أداة للمساومة السياسية إذا أمكن تصديره بطرق غير رسمية أو بدعم من قوى خارجية.

ب- **أهمية التكيّف الداخلي والدعم الخارجي:-** أظهرت الحالات الناجحة في البقاء أن قدرة النظام على إعادة توجيه الموارد، والتحكم في الاقتصاد، وبناء تحالفات دولية، تمثل عنصرًا حاسمًا في مواجهة الحصار.

ت- **الضغط الاجتماعي لا يؤدي تلقائيًا إلى التغيير السياسي :-** فرغم ارتفاع البطالة والتضخم واتساع رقعة الفقر، فإن هذه العوامل لا تؤدي بالضرورة إلى إسقاط النظام في ظل وجود أجهزة أمنية قوية أو خطاب تعبوي فعّال.

رابعا : أثر الحصار على المجتمعات :- أفضى الحصار في الحالات الأربع إلى نتائج اجتماعية متقاربة من حيث الجوهر، وإن اختلفت في الشدة:

- تفاقم أزمات الغذاء والدواء، خاصة في العراق وفنزويلا، ما أدى إلى تدهور مؤشرات التنمية البشرية.
- تصاعد الهجرة والنزوح، خصوصًا في سوريا وفنزويلا، حيث تحوّل التدهور الاقتصادي إلى أزمة ديموغرافية إقليمية.
- تآكل الثقة بين الدولة والمجتمع، وازدياد الاستقطاب الاجتماعي والسياسي، ما أضعف فرص الاستقرار طويل الأمد.

خامسا : التحليل المقارن بين الحالات الأربع

العامل	العراق	ليبيا	سوريا	فنزويلا
شدة الحصار	مرتفع جدًا	مرتفع	متوسط–مرتفع	مرتفع جدًا
الدعم الخارجي	شبه معدوم	محدود	قوي	متوسط
النتيجة السياسية	انهيار النظام	انهيار النظام	استمرار النظام	استمرار النظام
التأثير الاجتماعي	شديد جدًا	شديد	متوسط–شديد	شديد جدًا

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على معطيات المباحث السابقة .

سادسا: النتيجة التحليلية الأساسية: - تشير المقارنة إلى أن فعالية الحصار في إضعاف النظام السياسي تتناسب طرديًا مع شدة الحصار وعكسيًا مع مستوى الدعم الخارجي .كما تؤكد أن الأنظمة التي نجحت في البقاء اعتمدت على مزيج من التكيّف الداخلي والتحالفات الخارجية، وهو ما يحدّ من قدرة الحصار على تحقيق أهدافه السياسية النهائية

اذن يُظهر من خلال التحليل المقارن أن الحصار الاقتصادي أداة ضغط فعّالة لإضعاف الأداء الاقتصادي وزيادة التوتر السياسي والاجتماعي، لكنة لا يمثل عاملًا حاسمًا أو مستقلًا في إسقاط الأنظمة السياسية. فنتائج الحصار تتحدد من خلال تفاعل معقّد بين العوامل الاقتصادية، والبنية السياسية الداخلية، والدعم الخارجي، ويؤكد هذا المبحث الاستنتاج المركزي للبحث، ومفاده أن الحصار الاقتصادي أداة ضرورية لكنها غير كافية لتحقيق التغيير السياسي ما لم تُدعَم بعوامل داخلية وخارجية مساندة.

سابعا: الخاتمة

خلص البحث إلى أن فرض الحصار على الدول المناوئة يعد استراتيجية ضغط اقتصادية وسياسية معقدة وفعّالة في بعض الظروف.

- الدول التي شهدت انهيارًا في الأنظمة كانت تعاني من حصار شديد وغياب دعم خارجي.
- الدول التي صمدت استندت إلى الدعم الخارجي والتحكم الداخلي في الموارد.
- هذا يؤكد أن الحصار أداة فعّالة لكنها ليست كافية بمفردها، ويجب أن تكون جزءًا من استراتيجية شاملة للتأثير السياسي.

تسلط دراسة الحالات الأربع الضوء على ضرورة التقييم الدقيق لتأثير الحصار على الاقتصاد والمجتمع والسياسة، مع التركيز على التوازن بين الضغط السياسي والحفاظ على الاستقرار الإنساني.

الخاتمة: حصيلة البحث والاستنتاجات النهائية

سعى هذا البحث إلى تحليل اثار الحصار الاقتصادي بوصفه إحدى أدوات القوة في العلاقات الدولية، من خلال الجمع بين الإطار النظري للاقتصاد السياسي الدولي والتحليل التطبيقي المقارن لأربع حالات معاصرة هي: العراق، ليبيا، سوريا، وفنزويلا. وقد انطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن الحصار الاقتصادي يُحدث آثارًا اقتصادية مباشرة تتحول تدريجيًا إلى ضغوط سياسية واجتماعية، إلا أن مآلات هذه الضغوط تختلف باختلاف السياقات الداخلية والخارجية للدول المستهدفة، وخلص هذا البحث في دراسته المقارنة لأثر الحصار الاقتصادي كأداة للتغيير السياسي في الدول المناوئة (1991–2026) إلى جملة من الاستنتاجات الجوهرية التي تعيد قراءة فاعلية العقوبات كأداة للتغيير السياسي، ومنها:

1. **ارتباط مشروط وغير حتمي :**أثبتت الدراسة أن العلاقة بين التدهور الاقتصادي الناتج عن الحصار والتغيير السياسي ليست علاقة "سببية حتمية"، بل هي علاقة "تفاعلية مشروطة" بعوامل داخلية (تماسك النخبة، القدرة القمعية لأجهزة الدولة المحاصرة) وعوامل خارجية منها (الدعم الإقليمي والدولي).
2. **هشاشة الدولة الريعية :**أظهرت الحالات (العراق وفنزويلا نموذجاً) أن الدول المعتمدة على ريع النفط هي البلدان الأكثر انكشافاً أمام أدوات الحصار المالي والطاقوي، حيث يتحول "النفط" من مصدر قوة إلى "ثغرة" يتم من خلالها خنق الدولة مالياً.
3. **التكيف السياسي مقابل الانهيار الاقتصادي :**كشفت النتائج (خاصة في الحالتين السورية والفنزويلية) عن قدرة الأنظمة على تطوير "آليات صمود اقتصادية موازية" (الاقتصاد غير الرسمي، تحالفات الضرورة)، مما يسمح للنظام السياسي بالبقاء رغم دخول الدولة في حالة "الموت السريري" اقتصادياً.
4. **العامل الخارجي كبيضة القبان :**نجح الحصار في إحداث تغيير جذري في العراق وليبيا حين ترافق مع "عزلة دولية مطلقة" وتدخل خارجي مباشر، بينما فشل في سوريا وفنزويلا لوجود "قوى دولية كبرى" (روسيا والصين) وفرت شبكة أمان سياسية واقتصادية حالت دون السقوط.
5. **الكلفة الإنسانية العابرة للأهداف :**توصل البحث إلى أن الحصار الشامل يضرب ويؤذي "المجتمع" قبل "النخبة"، مما يؤدي إلى تآكل الطبقة الوسطى وهجرة الكفاءات، وزيادة الفقر والحرمان ، وهي آثار مدمرة للسكان ، قد تمتد لعقود حتى بعد رفع الحصار.

التوصيات: رؤية استشرافية للمستقبل

بناءً على ما تقدم، يضع البحث جملة من التوصيات الموجهة لصناع القرار والأكاديميين والمنظمات الدولية:

- **إعادة صياغة "العقوبات الذكية :"**نوصي بضرورة الانتقال من "الحصار الشامل" الذي يستهدف الشعوب إلى "العقوبات الذكية" الموجهة بدقة ضد الأصول المالية للنخب الحاكمة، لتقليل الأضرار الجانبية على المدنيين ومؤشرات التنمية البشرية.
- **تفعيل "الدبلوماسية الوقائية :"**على الدول التي تعاني من توترات مع النظام الدولي تنويع قاعدتها الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الأنظمة المالية الغربية) مثل (SWIFT لتجنب الصدمات المفاجئة في حال فرض حصار مالي.
- **المسؤولية الأخلاقية للمنظمات الدولية :**دعوة الأمم المتحدة لتطوير "بروتوكول حماية إنسانية" يتضمن استثناء القطاعات الطبية فضلا عن القطاعات الغذائية والتعليمية من أي حصار اقتصادي، وضمان عدم تكرار مأساة الحصار العراقي في التسعينيات من القرن الماضي.
- **تعزيز الصمود الوطني :**دعوة الدول المستهدفة الى ضرورة تبني استراتيجيات "الاقتصاد المقاوم" أو "الاكتفاء الذاتي" في القطاعات الحيوية، كآلية وقائية لامتصاص الصدمات الخارجية، وتقليل فجوة الانكشاف الاستراتيجي في القطاعات التي تمس حياة السكان..
- **تطوير الدراسات الاستشرافية :**نوصي بزيادة الاهتمام البحثي بدراسة "تحولات القوة العالمية) "مثل ظهور البريكس (BRICS وأثرها في توفير بدائل مالية وتجارية للدول المحاصرة، مما قد يجعل من "سلاح الحصار" أداة أقل فاعلية في المستقبل.

المصادر:

أولاً: المراجع العربية

أمين، س .(2001) .العولمة واقتصاد الهيمنة .دار الهلال.

أمين، س .(2002) .الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية .مركز الأهرام.

أمين، س .(2002) .ما بعد الرأسمالية المعولمة .دار العين.

أمين، س .(2003) .التنمية غير المتكافئة .دار الهلال.

بلقزيز، ع .(2012) .الدولة والشرعية والمواطنة .مركز دراسات الوحدة العربية.

الكنز، ع .(2010) .الاقتصاد غير الرسمي والدولة .دار القصبة.

نافعة، ح .(2014) .العلاقات الدولية: النظريات والاتجاهات المعاصرة .مكتبة الشروق.

نافعة، ح .(2016) .الدولة والشرعية في النظام الدولي .مكتبة الشروق.

نافعة، ح .(2016) .النظام الدولي المعاصر .مكتبة الشروق.

سعيد، م .(2019) .العقوبات الاقتصادية كأداة ضغط دولي .دار الفكر العربي.

يوسف، م .(2015) .الحصار الاقتصادي وأثره على الدول العربية .المركز العربي للأبحاث.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(1998) .تقرير التنمية البشرية: العراق .الأمم المتحدة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Baldwin, D. A. (1985). *Economic statecraft*. Princeton University Press.

Biersteker, T., & Eckert, S. (2006). *Targeted sanctions: The impacts and effectiveness of United Nations action*. Cambridge University Press.

Charron, A. (2011). Assessing the enforcement of economic sanctions. *Journal of International Affairs, 65*(1).

Clark, E. (2017). *Economic sanctions and political outcomes*. Palgrave Macmillan.

Cortright, D., & Lopez, G. A. (2002). *Smart sanctions: Targeting economic statecraft*. Rowman & Littlefield.

Doxey, M. (1996). *International sanctions in contemporary perspective*. Macmillan.

Drezner, D. W. (1999). *The sanctions paradox*. Cambridge University Press.

Gilpin, R. (2001). *Global political economy: Understanding the international economic order*. Princeton University Press.

Goldstone, J. A. (2014). *Revolutions: A very short introduction*. Oxford University Press.

Gordon, J. (2010). *Invisible war: The United States and the Iraq sanctions*. Harvard University Press.

Hufbauer, G. C., Schott, J. J., & Elliott, K. A. (2007). *Economic sanctions reconsidered* (3rd ed.). Peterson Institute for International Economics.

Heydemann, S. (1999). *Authoritarianism in Syria*. Cornell University Press.

Keohane, R. O. (1984). *After hegemony: Cooperation and discord in the world political economy*. Princeton University Press.

Khatib, L. (2019). *Syria under siege: Economic sanctions and political stability*. Chatham House.

Mastanduno, M. (2013). Economic statecraft, interdependence, and national security. In *Handbook of International Relations*. Sage.

Pape, R. A. (1997). Why economic sanctions do not work. *International Security, 22*(2).

Rodríguez, F. (2020). *Venezuela's humanitarian crisis: The impact of sanctions*. Central University of Venezuela.

United Nations. (2018). *Sanctions and international peace and security*. United Nations.

United Nations Development Programme. (Various years). *Human development report*. UNDP.

United Nations Security Council. (2003). *Sanctions on Iraq 1991–2003*. United Nations.

United Nations Security Council. (2014). *The use of sanctions under Chapter VII of the UN Charter*. United Nations.

United Nations Security Council. (1992–2011). *Libya sanctions reports*. United Nations.

Wallensteen, P. (2015). *Understanding conflict resolution: War, peace and the global system*. Sage Publications.

Wallerstein, I. (1974). *The modern world-system*. Academic Press.

Waltz, K. N. (1979). *Theory of international politics*. McGraw-Hill.

World Bank. (Various years). *Global economic prospects*. World Bank.

World Bank. (2021). *Syria economic monitor*. World Bank.

World Bank. (2022). *Venezuela economic data*. World Bank.